



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمُهُورِيَّةُ مُصْرَا
مَجْلِسُ الدُّولَةِ

رَئِيسُ الْجَمْعِيَّةِ الْعُوْمَوْمِيَّةِ لِلْفَتْوَىِ وَالشَّرِيعَةِ
الْمُسْتَشَارُ النَّائِبُ الْأَوَّلُ لِرَئِيسِ مَجْلِسِ الدُّولَةِ

١٤٣٩	رقم التبليغ:
٢٠٢١/٩/٤٠	تاريخ:
٥٠٨٣/٢/٣٢	ملف رقم:

السيد اللواء/ وزير التنمية المحلية

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٥٦٩/٧) المؤرخ ٢٠٢٠/٧/٢١، بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين محافظة المنوفية والهيئة القومية لسكك حديد مصر، بخصوص إلزام الأخيرة سداد مبلغ مقداره (٢٧٧٩٨,٧٥) جنيهًا، قيمة رد الشئ إلى أصله بمحيطة عاطف السادات بشبين الكوم.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه قد سبق عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٣، وانتهت إلى حفظ طلب عرضه على سند من أن الجهة عارضة النزاع قد نكلت عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من مستندات، الأمر الذي ينبي عن عدمها عن طلب عرضه، وبتاريخ ٢٠٢١/٦/١٤ ورد كتابكم رقم (١٠٨٩/٧)، والمتضمن طلب عدول محافظة المنوفية عن النزاع الماثل، ثم أعدت إدارة الفتوى المختصة تقريرًا تكميلًا في ضوء ما تقدم وذلك للعرض على الجمعية العمومية.

ونفيده: أن موضوع النزاع الماثل عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٧ من سبتمبر عام ٢٠٢١ الموافق ٣٠ من المحرم عام ١٤٤٣هـ، فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن عدول الجهة الإدارية عن طلب عرض النزاع يؤدي إلى انغلاق باب المنازعه فيه. وترتيباً لما تقدم، وكان الثابت مما ورد بكتاب الجهة عارضة النزاع الماثل رقم (١٠٨٩/٧) المؤرخ ٢٠٢١/٥/٢٦ ومرفقاته، والمتضمن عدول محافظة المنوفية عن طلب عرضه وفقاً لما جاء بأقوال المختصين بإدارة الحسابات ووحدة الرصف بحى غرب شبين الكوم بتحقيقات النيابة الإدارية بشبين الكوم فى القضية



جُمُهُورِيَّةُ مُصْرَا
مَجْلِسُ الدُّولَةِ

رَئِيسُ الْجَمْعِيَّةِ الْعُوْمَوْمِيَّةِ لِلْفَتْوَىِ وَالشَّرِيعَةِ
الْمُسْتَشَارُ النَّائِبُ الْأَوَّلُ لِرَئِيسِ مَجْلِسِ الدُّولَةِ



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٠٨٣/٢/٣٢

(٢)

رقم (٥٧٣) لسنة ٢٠٢٠، أنه لا يوجد أى أعمال تمت بمعرفة الحى داخل محطة عاطف السادات بشبين الكوم تستوجب المبلغ المطالب به، الأمر الذى يتبيّن منه عدم وجود سند قانوني منشئ للدين المطالب به، بما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تم تحريرها في: ٢٠٢١/٩/٩٠

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/

يسرى هاشم سليمان الشيخ
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

